وتذكر الوثائق الاسبانية التي تبعت سقوط المدن الاسلامية بمناسبة توزيع الدور الأندلسية على الفاتحين الاسبان ان كثيرا من هذه الدور كانت تشتمل على اصطبلات ومطابخ ملحقة بفناء الدار. ومن أمثلة الدور الاسلامية التي بقيت في بعض المدن مثل مدينة غرناطة دار اسلامية حفظت حتى أواخر القرن الماضي، وكانت تتكون من بهو مربع طول ضلعه خمسة أمتار تحيط به غرف. وبكل من الجانبين الشمالي والجنوبي ممر يطل على البهو بثلاثة عقود ترتكز على أعمدة والزخارف التي تكسو هذين الجانبين زخارف جصية هندسية ونباتية بينها عبارات «لا غالب الا الله»، لا إله الا الله، وهي محفورة في الجص. وكان باب الدار في الجدار الشمالي المطل على الفناء تعلوه ثلاث نوافذ أقواسها نصف دائرية وتكسو هذه النوافذ شبكات جصية من الزخرفة الهندسية وتشغل الفراغ بين النوافذ زخرفة نباتية غاية في الجمال. كما يحيط بالنوافذ اطار مستطيل به افريز كتابي تتكرر فيه عبارتا «العزة لله»، «البقاء لله».

وصف لنا جين روبلز في كتابه «مالقه الاسلامية» دارا ترجع الى عصر بني نصر فذكر انها مستطيلة الشكل تتكون من طابقين ومدخلها في الواجهة وفي وسطها بهو مكشوف تحيط به أروقة مسقوفة تطل على هذا البهو ببائكات من ثلاثة عقود ترتكز على أعمدة وتتوزع الحجرات على هذه الأروقة . وكانت تسقف هذه الحجرات لوحات خشبية تتخذ شكل هرم ناقص. أما فتحة الباب فهي على شكل عقد متجاوز تحيط به تربيعة من الاجر.

فحص مدينة الجزائر

(نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال)

ناصر الدين سعيدوني

يتشكل فحص مدينة الجزائر من المنطقة الشرقية لاقليم الساحل التي تؤلف في حد ذاتها حاجزا طبيعيا بين ساحل البحر وسهل متيجة الأوسط بأوديته وهضابه العديدة التي يبلغ أعلى ارتفاع لها عند قمة جبل بوزريعة 417 م.

وتقدر المساحة الاجمالية لفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني بحوالي ثلث مساحة اقليم الساحل كله[1]، أي ما لا يقل عن 150 كلم²، وهو بهذه المساحة يمتد الى ما يزيد على اثني عشر كيلومترا عن أسوار مدينة الجزائر[2]، فيتاخم من جهة الجنوب والجنوب الغربي وطن بني خليل ومن ناحية الشرق وطن الخشنة، أما من جهة الجنوب الشرقي فيحاذي وطن بني مسوس[3].

ويمكن أن نقسم فحص الجزائر الى ثلاث مناطق متمايزة حسب الطرق الرئيسية المؤدية اليها والأبواب التي تنفتح عليها. فهناك المنطقة الشمالية التي يرد ذكرها في وثائق الوقف باسم فحص باب الوادي وهي تضم النواحي التالية: السد، أبي النور، الرملة، المنية، واد قريش، أكمان، قامة الفول، بوسكور، بوزريعة، عين السخاخنة، بير طرارية، تاقليت. وهناك أيضا المنطقة الجنوبية أو الوسطى التي تعرف بفحص الباب الجديد، والتي تشتمل على البقاع التالية: الابار، عيون حيدرة، بير الدروج، عين بن عطية، برج حسن باشا، سيدي يحي الطيار، القادوس، أجنان عين الزبنوجة، الوادي الأكحل، وادي الرمان، بني مسوس.

أما المنطقة الثالثة وهي الجهة الشرقية التي يمر بها الطريق السلطاني ، الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة وادي الحراش. وتشير اليها الوثائق عادة بفحص باب عزون، فهي تتكون من الأماكن التالية : تاجرارت، عين الربط، عين الأزرق، الحامة، عين الرمانة، تلاواملي، كهف النسور، العناصر، منزل المحلة، رأس تافورة، تيفولت، الصنانجة، عين السلطان، الوشاحية، عين العجلة، بير مراد رايس، بئر الخادم، القبة، تقصرين.

ومما يلاحظ ان حدود فحص مدينة الجزائر لم تكن قارة، كما ان مساحته لم تكن محددة، فقد تمتد في فترات الرخاء، وعند استتاب الأمن وأثناء تزايد السكان الى جهات أخرى. مثل نواحي دالي ابراهيم والعشور والسحاولة والدرارية والخريسية وزمام بني ربيعة من وطن بني خليل. وقد تنكمش نتيجة الأوبئة الفتاكة والمجاعات المهلكة، ومن جراء القحط والجراد والزلازل التي اشتدت وطأتها منذ أوائل القرن الثامن عشر، فلا تتجاوز دالي ابراهيم من الجهة الجنوبية الغربية وبئر الخادم من الجهة الجنوبية الشرقية والقبة-وحسين داي من ناحية الشرق.

وعلى كل فان الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر امتازت بشيوع العمران وتطور الزراعة بفحص مدينة الجزائر، وكان ذلك نتيجة للظروف الملائمة المتمثلة في أرباح الجهاد البحري التي مكنت كثيرا من الحضر والأتراك حيازة الضياع خارج مدينة الجزائر والانتقال اليها، بعد أن ضاقت المدينة بجماعات الاسرى والعبيد، كما كان لنشاط المهاجرين الأندلسيين دخل كبير في ازدهار فحص الجزائر في هذه الفترة، اذ يعود اليهم الفضل في استصلاح الأراضي بسهل الحامة، وغرس الأشجار المثمرة بنواحي بئر الخادم وبئر طويلية والثغريين حيث أصبحت أغلب الأراضي الزراعية بهذه الجهات ملكا لأفراد الجالية الأندلسية[4]. وهذا الازدهار العمراني والتطور الزراعي هو الذي دفع الرحالة ورجال الدين الأوروبيين الى ذكر أرقام قد يجد فيها الدارس للأوضاع الاقتصادية تجاوزا للحقيقة وميلا الى المبالغة، فهايدو مثلا يذكر أن فحص الجزائر كان يشتمل على 1000 بستان[5]، والأب دان يسجل أن الجهات القريبة من الجزائر تتوفر على 18000 مزرعة[6].

بعد هذا لم يلبث فحص الجزائر ان فقد ازدهاره ، وتردت أوضاعه

الاقتصادية منذ أواخر القرن 18، وذلك نتيجة سوء تصرف الحكام، وانعدام الأمن، وشيوع الاضطراب ، الذي ارتبط بظهور الامراض الفتاكة والآفات الطبيعية المدمرة. ومن أهم الأوبئة الفتاكة التي تسببت في افقار فحص الجزائر من سكانه تلك التي حدثت أثناء السنوات التالية : 1787 و1812 و1816 و1819 و1822. والتي زادت وطأتها بفعل الآفات الطبيعية كزحف الجراد (1722 - 1794) واشتداد الجفاف 1800 و 1804)، وحدوث الزلازل المدمرة أثناء سنوات 1716 و 1717، 1755[7]. وكانت النتيجة المباشرة لهذه الكوارث الطبيعية والأمراض الخطيرة تشتت وهلاك كثير من سكان فحص الجزائر، واشتداد الضائقة الاقتصادية بفعل غلاء الأسعار وشح الأقوات واتلاف المزروعات.

وبذلك لم يعد فحص الجزائر منطقة كثافة سكانية[8]، بعد أن تناقص سكانه وبقيت مساحات كبيرة منه بدون استغلال، وتحول جزء هام من ملكياته الى مؤسسة الأوقاف، في وقت لم يعد يتجاوز فيه عدد البساتين ألفي بستان بما فيها بساتين منطقة الساحل ومتيجة[9]، ولم يزد فيه عدد سكان مدينة الجزائر.

ومع هذا التقهقر العمراني والانكماش الاقتصادي الذي عرفه فحص الجزائر أواخر العهد العثماني فان المظهر العام لفحص الجزائر عشية الاحتلال كان يتميز بمنازله الريفية التي تحيط بها الأسوار العالية[11] وتنتشر حولها البساتين والحدائق، وقد أثر هذا المنظر في بعض الكتاب الفرنسيين المصاحبين للجيش الفرنسي الغازي عام 1830، فوصفوا الفحص بأنه من أكثر جهات العالم انشراحا وبهجة[12]، وأبدوا اعجابهم بتلك المنازل الريفية التي كانت تنتشر على المنحدرات المواجهة للبحر بفحص باب عزون، أو بأعالي بوزريعة وهضاب الأبيار ومصطفى والقبة، أو في منعرجات أودية بئر الخادم وبير مراد رايس، أو بجهات دالي ابراهيم وتقصرين[13] ومن أهم تلك المنازل والضياع التي كانت مثار أعجاب القادة الفرنسيين عام 1830 نذكر : ضيعة الداي التي شيدها الداي بابا حسن في أوائل القرن 18، على مسافة 1500 م شمال باب الوادي، وسخر لخدمتها بعض الاسرى المسيحيين[14]، والدار الحمراء بالأبيار، التي كان يقطنها في القرن 17 م كل من علي رايس و صالح رايس، وأصبحت قبل الاحتلال من أملاك حسين داي، الذي أوكل تسييرها الى القنصل الانكليزي روبيرت سان جون. وكذلك جنان رايس حميدو بالابيار الذي اتخذه دو

بورمون مؤقتا مقرا لقيادته وأمضى في احدى حجراته معاهدة تسليم مدينة الجزائر. كما نذكر من المعالم العمرانية بفحص الجزائر دار حسين داي ودار بن سحنون ودار بن شكيكن ودار القائد أحمد، وجنان المفتي، ودار الآغا، ودار الضياف، ودار الأمير عمار، ودار بن رضوان، ودار قايد الباب ودار عبد اللطيف ودار محي الدين ودار الكرغلي ابراهيم، ودار حسن باشا ببئر الخادم، ومنزلة المحلة بعين الربط [15].

وعلى كل فان الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفحص الجزائر كانت تتأثر بعدة عوامل مختلفة منها الوسط الطبيعي والعنصر البشري والتنظيم الاداري وطبيعة الملكية ونوعية الانتاج.

فمن حيث الوسط الطبيعي كان فحص الجزائر يتوفر على كل الشروط المساعدة على الاستقرار البشري والتطور الزراعي، فالمناخ صحي رطب معتدل [16] عكس سهل متيجة الذي ترتفع فيه نسبة الرطوبة وتنتشر به المستنقعات التي تسببت في اصابة السكان بحمى المستنقعات، ويضاف الى هذا ان تربة فحص الجزائر تتميز بخصوبتها لا سيما ما يقع منها ببطون الأودية أو عند السفوح، بخلاف تربة الساحل الخفيفة المغطاة بالأعشاب والشجيرات البرية، وتربة متيجة العميقة السيئة الصرف الضعيفة التهوية. على أن أهم ميزة طبيعية لفحص الجزائر هي ثروته المائية الضخمة التي تسد حاجة مدينة الجزائر من المياه وتوفر ماء السقي الضروري لحدائق وبساتين الفحص [17]، فضلا عن انها تعتبر وسيلة اقتصادية ملائمة لتشغيل مطاحن الحبوب المقامة على نهر الحراش ووادي المغاسل. وتتوزع هذه المصادر المائية على العديد من العيون الطبيعية التي ناهز عددها 24 عينا اشتهرت منها عيون : الزنبوجة، وتلاواملي، وبرج مولاي حسن، والحامة، والازرق، والسلطان [18]. وعلى بعض الآبار الغزيرة مثل الابيار وبير طويلية وبير مراد رايس، وبئر الخادم، هذا بالاضافة الى الأودية الطبيعية التي ينبع أغلبها من مرتفعات الفحص. ويصب في خليج الجزائر مثل وادي المغاسل، الذي يصب شمال المدينة، ويسقي فحص باب الوادي، ووادي كنيس، الذي تشح مياهه صيفا، ويسقي جهات بئر مراد رايس، ونواحي الحامة الشرقية. ووادي الأكحل، فضلا عن وادي الحراش، الذي يفصل بساتين الفحص عن أحواش متيجة.

أما العنصر البشري باعتباره عاملا يؤثر على أوضاع الفحص الاقتصادية

والاجتماعية فهو يتصف بتعدد طوائفه واختلاف أصوله، فهناك بعض الأفراد من الاتراك وجماعات من الكراغلة والحضر وبعض النصارى الذين كانوا يحتكرون ملكية منازله وبساتينه، وهناك جماعات من العمال الريفيين ينتسبون الى قبائل متيجة أو عشائر جرجرة يتولون خدمة الأرض مقابل أجرة زهيدة لا تتعدى خمس الانتاج وهم يعرفون بالبحارين أو الخماسين، وفي بعض المزارع يستغنى عنهم ويعوضون بجماعات من الأسرى المسيحيين [19]. ويلحق باعمال الزراعيين بالفحص بعض الفرق من القبائل التي كانت تقيم عادة عند حدود الفحص وتضع نفسها في خدمة آغا العرب، وتستأجر بعض أفرادها للعمل في مزارع الفحص، ومن هذه الفرق التي كانت همزة وصل بين أوطان متيجة ومنطقة الفحص نشير الى أولاد سوالة والدوارية وبني عربية وأولاد سرياح بجهات القادوس وبني مسوس وزواوة بناحية الشراقة وأولاد فايت والشراقة بالجهات الوسطى من الفحص وبعض العشائر من بني منديل بالنواحي الجنوبية من الفحص [20].

هذا ويخضع سكان الفحص الى سلطة آغا العرب (آغا الصبايحية) المتحكم في قيادات الساحل وأوطان متيجة، وينوب عنه في المحافظة على النظام وتطبيق الأحكام موظف صغير يعرف بقائد الفحص أوكلت له صلاحية القيام بتنفيذ عمليات الغزل والتغريم وتصفية التركات ومراقبة المقابر وكان يعاضده في عمله هذا رجال مسلحون يعرفون بشرطة الأعياد يسخرون عادة في تنفيذ العقوبات التي يأمر بها آغا العرب عند باب عزون [21]، وهذا ما جعل لفحص الجزائر وضعا اداريا خاصا به يميزه عن بقية أقاليم الايالة الجزائرية.

هذا وقد نتج عن هذا الوضع الاداري الخاص والتركيب السكاني المتميز والشروط الطبيعية الملائمة، أن أصبحت طبيعة الملكية وعلاقة الانتاج ونوعية المحاصيل تتصف بالخصائص التالية :

1) أصبحت أغلب الأراضي الزراعية بالفحص في حوزة بورجوازية محلية تتألف من الموسرين من الاتراك والحضر والكراغلة واليهود وبعض التجار والقناصل الأوروبيين، الذين أقاموا المنازل الريفية، التي لا تختلف في شيء عن منازل المدينة [22]، وأنشأوا الحدائق الغناء فاختار القناصل الأوروبيون مقر اقامتهم بأعالي

باب الوادي ومرتفعات برج مولاي حسن، وفضل اليهود نواحي بوزريعة مكانا لتجمعهم [23]، بينما استقر الحضر من أصل أندلسي بناحية تاقرين وبئر الخادم، في حين انتشر الكراغلة بنواحي الحاة وبير مراد رايس والابيار وباب الوادي، تاركين الأراضي الواقعة على مشارف المدينة أو الكائنة ببطون الأودية بدون استغلال [24]، لينتفعوا بها في الرعي، ولتكون مصدرا للتزود بالأخشاب كما هو الشأن بمنحدرات بوزريعة الشمالية والغربية، وهضبة أوسطا علي، التي كانت تغطيها الأدغال وتنتشر بها النباتات البرية وأشجار النخيل القزمية [25].

2) تعرضت جماعات العمال بالفحص من خماسين وبحارين وأسرى الى الاستغلال من طرف هذه الطبقة الموسرة، فساءت العلاقة بين المالكين للأرض والعاملين فيها، فرغم أن غنى مالكي الفحص وازدهار الزراعة به كانت نتيجة الأعمال المضنية والمجهودات الشاقة التي بذلها العمال والعبيد الا أن أغلب المالكين لأراضي الفحص كانوا يعاملون مستأجريهم معاملة قاسية وينظرون اليهم نظرة احتقار وازدراء، فحمدان خوجة الذي كانت عائلته من مالكي أراضي الفحص يصفهم بأنهم مجبولون على الكسل والنذالة والخيانة والحقد والدسيسة وبأنهم يحتاجون من أجل عيشهم الى اعانات يجود بها عليهم مالكو هذه الأرض [26].

3) اختلفت الملكيات المشاعة بالفحص وتلاشت وحدة القبيلة [27]، لتحل محلها جماعات من السكان ذات أصول حضارية وانتماءات عنصرية مختلفة، وأصبحت الزراعة تمارس في حدود ملكيات صغيرة لا تتجاوز مساحة الواحدة منها 28,40 آرا [28]، وهذا عكس ما كانت تتميز به الأقاليم الأخرى حيث تؤلف القبيلة أساس التنظيم الاداري وقاعدة البناء الاجتماعي وحيث تشكل الأحواش الكبيرة للبايليك والأراضي القبلية المشاعة قاعدة نظام الملكية التي لا تستند الى العقود، وانما تعتمد على العرف والتقاليد. ولقد أثار هذا الوضع المميز للملكية بالفحص تساؤل كثير من الفرنسيين عند احتلال الجزائر والمناطق المحيطة بها، وذهب كثير منهم الى التشكيك في صحة عقود الملكية وأحكام الوقف التي كانت تخضع لها أراضي الفحص، بعد أن لاحظوا ان هذه العقود وتلك الأحكام كانت خير وسيلة مكنت العديد من الاتراك من أن يحتفظوا بملكياتهم بالفحص بعد أن تعرض الكثير منهم الى الطرد من أملاكهم بالمدينة [29].

4) اشتهر فحص الجزائر بانتاجه لمختلف أنواع الخضر والفواكه، نستدل على تنوعها بذكر الأصناف التي أوردتها المسافر الفرنسي توماس، في وصفه لبستان ابراهيم الكرغلي . عند زيارته له: وهي البرتقال والليمون واللوز والعناب والرمان والتين والتفاح والخوخ وحب الملوك والتوت الأبيض والأحمر والمشمش ، بالاضافة الى مختلف أنواع الزهور كالياسمين وأصناف الخضر. ولعل أحسن بساتين الفواكه بالفحص تلك التي كانت في حوزة القناصل الأوروبيين الذين استطاعوا أن يطوروا زراعة البرتقال والعنب التي لم يقبل الأهالي على تقليد الطرق المتبعة في زراعتها [30].

بهذه المزروعات استطاع الفحص أن يسد حاجة سكان مدينة الجزائر من الخضر والفواكه، في وقت كانت فيه سهول متيجة ومرتفعات الساحل وباقي الاقاليم الأخرى تستغل في زراعة الحبوب وانتاج الزيت والشمع والعسل والصوف والجلود والأخشاب، التي كانت في أغلبها موجهة للتصدير الخارجي وليس للاستهلاك المحلي، ومما يلاحظ أن فحص الجزائر كان يتوفر على مساحات كافية للرعي ومناطق ملائمة للتزود بالأخشاب ، مما مكن مدينة الجزائر من سد حاجتها من المواد الغذائية وساعد كثيرا على استقرار حكم الدايات.

(1) C. Rousset, l'Algérie de 1830 à 1840, les commencements d'un empire, 3ème éd., Paris, Plon, 1900, t. I.
(2) P. Boyer, L'évolution de la démographie des populations musulmanes du département d'Alger 1830-1948, in Revue Africaine, 1954, p. 311.
(3) L. Rinn, La carte du Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue Africaine, t. 41-43, 1897-1899.
S. Ben Cheneb, Un acte de vente dréssé à Alger..... in Revue Africaine, t. 89, 1945, pp. 287-290.
(5) D. Diego de Haëdo, Histoire des Rois d'Alger trad., H.D. de Grammont, Alger, 1881.
(6) Le Père Dan. Histoire de Barbarie et des coraires des Royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé, Paris, 2ème éd., rocde, 1637, p. 87.
(7) Marchika, La peste en Afrique septentrionale, Alger, J. Carbonel, 1927, p. 151.
— Boutin
— P. Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger pub. par G. Esquer, Paris, 1927, pp. 68-69.
(8) P. Boyer, op. cit., p. 311.
(9) Payssonnel et Desfontaine, Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, pub. par M. Durcaud de la Malle, Paris, 1838, t. I.
(10) M. Emérit, Un document inédit sur Alger, t. 17, 1959, p. 237.
(11) G. Esquer, Les commencements d'un empire: la mrise d'Alger 1830, Paris, la Rose, 1929, p. 353.
(12) C. Rousset, op. cit., t. I, p. 24.
(13) A.J. Blanqui, Alger; rapport sur la situation économique de nos possessions dans le monde de l'Afrique, Paris 1840, p. 10.
— Bernard, Voyage pour la rédemtion des captifs en 1720, Paris, 1721.
(14) Bouton, op. cit., p. 43.
(15) H. Klein, Feuillets d'El-Djazair, coll. des cahiers du comité du vieil Alger, t. VII, 1914, pp. 37, 44, 47, 84, 104, 105.
(16) Dr. Bonnafont, Géographie médicale d'Alger et ses environs, Alger, Brachat et Bastide, 1839, p. 20.
(17) A. M. Perrot, Alger: esquisse topographique du Royaume et de la ville, Paris, 1830, p. 36.
(18) Dallouni, Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger, in Bull. de la société de géographie d'Alger, 1928, pp. 6-8.
(19) J. Morgan, Histoire des états barbares ques qui exercent la piraterie, Alger, Tunis, Tripoli et Maroc, trad, par Boyer Brebaudie, Paris 1757, t. I, pp. 306-307.
— Kokoutsov, Description de l'archipel et de la cote barbaresque, trad., par Carnard, in Revue Africaine, t. 95, 1951, p. 213.

(20) Announi, Les populations rurales musulmanes du Sahel d'Alger, in revue Africaine, t. 67, 1953, pp. 375-376.
(21) Tachrifat: Receuil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, publ., par A. Devoulx, Alger, 1952, p. 22.
(22) Morgan, op. cit., t. I, p. 306.
(23) Ab. Cahen, Les juifs de l'Afrique septenrionale, Constantine, 1867, p. 97.
— Klein, op. cit., t. III, p. 54.
(24) Announi, op. cit., p. 376.
— Boudicour, De la colonisation de l'Algérie, Paris, 1856, p. 37.
(25) R. Lespes, Alger, esquisse de géographie urbaine, Alger, carbonel, 1930, p. 176 (cité par dallouni, op. cit., p. 177).
(26) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975 ص 87.
(27) Isnard, La réorganisation rurale dans la Mitidja 1846-1867, Alger, Jourdan, 1948, p. 15.
(28) Emérit, Le voyage de la condamine à Alger 1731, in revue Africaine, t. XIVIII, 1954, p. 369.
(29) Ch. Raynal, La domination française en Afrique, Paris, 1832, p. 88.
(30) Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, Paris, pilton 1830, p. 195.